



الأمانة العامة للأوقاف
Kuwait Awqaf Public Foundation



الخصائص العامة لوثائق الوقف الكويتية

تحليل عام

د. وليد عبدالله عبدالعزيز المنيس

جمادى الآخرة ١٤١٦ هـ

نوفمبر ١٩٩٥ م



بسم الذي الى غير هذه الاثر في الشرعة لهوانه قد حضر لدي عبد الله
هيب وقبور الصانع وشهد كل فيها لله تعالى باه فاطمة بنت
الغنيزي قد باعت اصالة عن نفسها وتوليتها على ابنتها
علي بن عمير وباع سلطان ومرتوم وعائشة عميل علي بن عمير
ايضا قد اشترى من البيت الموروث لهم من اهلالي
في محلة الرقاب المودود قبلنا الطرقت
الغنيزي وشهد الطرقت
لبا نعتي

٥	تمهيد
٩	مقدمة
١١	تعريف الوقف
١٣	الخصائص العامة لوثائق الوقف الكويتية
١٧	الموضوعات التي يمكن أن توسع للدراسة
٢٥	الخاتمة والخلاصة

تهنئة

إن من أكبر النعم التي حباى الله بها الكويت هي حب الخير المتجذر في أعماق نفسية هذا الشعب الذي عاش على هذه الأرض الطيبة المعطاءة ، ويشهد لما نقول هذا الكم الكبير من الحجج الوقفية القديمة والحديثة بالنسبة لعدد سكان الكويت ، وقد أن الأوان لتسليط الأضواء ودراسة هذه الحجج الوقفية دراسة متعمقة ، لما تحويه هذه الوثائق من معلومات تاريخية وسياسية وإقتصادية وإجتماعية وجغرافية ترسخ الهوية الأصيلة في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى كل مايؤصل الهوية الكويتية ويبرز حضارتها الأصيلة المميزة.

ويسرنا في الأمانة العامة للأوقاف أن نقدم هذا الكتيب القيم في مضمونه ومحتواه والذي يقدم لنا تحليلاً عاماً لخصائص الحجج الوقفية الكويتية منذ بدايتها ، ونرجو أن يكون الكاتب الدكتور / وليد عبدالله عبدالعزيز المنيس قد وفق في وضع العلامات والإرشادات أمام الدارسين والباحثين على مختلف تخصصاتهم ليقدموا لنا الدراسات تلو الدراسات والتي ستسهم بلا شك في إثراء حركة نمو المجتمع.

راجين المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد.

والله ولي التوفيق ، ، ،

الأمين العام
عبدالمحسن محمد العثمان

مقدمة

« الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة
للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين »

وبعد ، فإن من مقتضيات دراسة الحجج الوقفية ووثائقها في الكويت التعرف على خصائصها وسماتها العامة وذلك لتيسير فهمها على الراغبين في قراءتها قراءة متأنية بغية الخروج بجملتها من البحوث والرسائل التي تفك مغلقاتها وتبسط عباراتها ، أو لمن يرغب في الاطلاع عليها لمقاصد أخرى تتصل بأمر الوقف وهي كثيرة.

ويستدعي ذلك أن نتقصى ثلاثة أمور أساسية مع متعلقاتها كالخاتمة والتوصيات ، وهي :

- ١ - تعريف الوقف.
- ٢ - الخصائص العامة لوثائق الوقف الكويتية.
- ٣ - الموضوعات أو البحوث التي يمكن أن تستخرج وتعالج بمفردها من هذه الوثائق.

ولهذا فإن هذه الدراسة يمكن اعتبارها مدخلاً أو مسحاً عاماً أو إيجازاً لتفصيل. ومن جهة أخرى فإنه بالنظر إلى كثرة عدد هذه الحجج والوثائق فإن هذه الخصائص والموضوعات التي سنذكرها تمثل مختارات وفرائد لبعض الحجج والوثائق التي اختصت بمزايا أو مطالب بقصد تقريب الصورة من المجتمع الكويتي المسلم الذي كان ولا يزال بحمد الله ومنته محباً لعمل الخير ، ولدفع همة المحبين للمآثر إذا تأملوا السابقين إليها.

أولاً : تعريف الوقف

تعريف الوقف :

الوقف مصدر وقف بمعنى حبس وأحبس وسبّل ، قال الحارثي : وأوقفة لغة لبني تميم (١) وقال ابن مفلح أوقف لغة شاذة (٢). وهو أي الوقف تحبّيس مالك مطلق ماله المنتفع به مع بقاء عينه بقطع تصرف الواقف وغيره في رقبته يصرف ريعه الى جهة بر تقرباً الى الله تعالى (٣). وهو مما اختص به المسلمون ، قال الإمام الشافعي : لم يحبس أهل الجاهلية وإنما حبس أهل الإسلام (٤). والأصل فيه ما روى عبدالله بن عمر قال : أصاب عمر أرضاً بخيبر فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها ، فقال رسول الله إني أصبت مالاً بخيبر لم أصب قط مالاً أنفس عندي منه ، فما تأمرني فيه. قال إن شئت حبست أصلها وتصدقته بها ، غير أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث ، قال فتصدق بها عمر في الفقراء وذوي القربى والرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضياف ، لاجناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقاً غير متمول فيه « وفي لفظ غير متأثّل » متفق عليه (٥). وهو مسنون ، وقربة مندوب إليها لقوله تعالى « **وافعلوا الخير** » الحج (٧٧) ، وهو تحبّيس الأصل وتسبيل المنفعة (٦) ، ويصح بأقوال وأفعال صراحة وكناية مع النية وله شروط ، كما أنه عقد لازم لا يفسخ بإقالة ولا غيرها ولا يوهب ولا يرهن ولا يورث ولا يباع إلا أن تتعطل منافعه بخراب أو غيره ولم يوجد ما يعمر به فيباع ويصرف ثمنه في مثله أو بعض مثله.

-
- (١) الرحيباني ، « مطالب اولى النهى في شرح غاية المنتهى » ج ٤ ، ص ٢٧٠.
 - (٢) ابن مفلح ، أبو اسحاق برهان الدين ، « المبدع في شرح المقنع » ج ٥ ، ص ٣١٢.
 - (٣) الحجاوي ، شرف الدين موسى ، « الاقناع » ج ٣ ، ص ٢.
 - (٤) الرحيباني ، « مطالب اولى النهى » ج ٤ ، ص ٢٧٠.
 - (٥) الرحيباني ، « مطالب اولى النهى » ج ٤ ، ص ٢٧٠.
 - (٦) ابن ضويان ، « منار السبيل في شرح الدليل » ج ٢ ، ص ٣.

ثانياً : الخصائص العامة لوثائق الوقف الكويتية

بالرغم من أن الوقف مما اختص به المسلمون عموماً كما مر بنا ، إلا أنه يمكن أن يتميز به مجتمع إسلامي عن آخر من ناحية صياغته ونوع الوقف فيه ، واللغة المستخدمة فيه ، وشهوده ، وكاتبه ونحو ذلك .

ولهذا فلو أن المتأمل في الحجج الوقفية الكويتية قارنها بغيرها من الحجج الوقفية في دول العالم الإسلامي فإنه يستطيع أن يميز كثيراً من خصائص المجتمع الكويتي من خلال لغة هذه الحجج والأسماء الواردة فيها وأسماء المواضع والأماكن وطريقة الصياغة والمقدمات والخواتيم وغير ذلك ، ولهذا يمكن أن نذكر أبرز خصائص وسمات نصوص الوقف في الكويت بما يأتي :

١ - أنها مكتوبة بلغة سهلة تظهر فيها العامية أحياناً وتختص بمقدمات وخواتيم متكررة في بعضها ، وأنه في بعض الأحيان يصعب على غير المتخصص أو على من لم يعاصر تلك الفترة أن يفهم ويستوعب بعض الشروط والمطالب المكتوبة بالعامية أو باللهجة الدارجة وينسحب ذلك على أسماء المواقع والطرق والأشياء .

٢ - أنها ارتبطت بفترتين رئيسيتين حضريتين لكل منهما خصائصها الحضرية والاجتماعية والسكانية ونعني بالفترتين « مدينة الكويت قبل اكتشاف النفط » ، و « مدينة الكويت بعد اكتشاف النفط » ، ولكل منهما أوقاف لها طابعها الذي يتناسب مع كل فترة .

٣ - إلحاقاً بما جاء في (٢) فإن فترة ما قبل اكتشاف النفط امتازت بطولها الزمني الذي انعكس على كثرة الوقف في تلك الفترة حيث ان معظم الوقف الذي بين أيدينا ينتمي إلى تلك الفترة التي تحدد منذ ظهور الكويت كمركز استقرار حضري حتى فترة الخمسينات .

٤ - ارتبطت وثائق الوقف من حيث بعدها الزمني بالـ ١٦٠ سنة الماضية ، كما أن نسبة كبيرة منها تتركز في الفترة ما بين ١٣٠٠ هـ - ١٣٦٠ هـ ، وبعضها موغل في القدم ترجع إلى ١٢٥٣ هـ ، أي عهد جابر الأول ، أما البقية فتلحق بالفترة ما بعد ١٣٦٠ هـ إلى الآن .

٥ - شهدت المرحلة الزمنية ١٣٠٠ - ١٣٦٠ هـ (١٨٨١ - ١٩٤٠م) ازدهاراً اقتصادياً في فترات متفاوتة يمكن أن يعزى إليها ازدياد الوقف في

فترات زمنية مثل عهد عبدالله بن صباح الثاني الذي حكم في الفترة ما بين ١٢٨٣ - ١٣٠٩ هـ (١٨٦٣ - ١٨٨٩م) وهو الشقيق الأكبر لمحمد ومبارك وجراح ، حيث تولى الحكم محمد وجراح ، ثم بعدهما تولى مبارك الحكم (من عام ١٨٩٩ حتى ١٩١٥م) ومن بعده أبناؤه جابر وسالم ثم أحمد رحمهم الله.

فقد شهد عهد مبارك مثلاً ازدهاراً اقتصادياً ما بين (١٣١٩ - ١٣٣٥ هـ) وكذلك عهد أبناؤه الى حد كبير مما يفسر كثرة الوقف ما بين ١٣٠٠ - ١٣٤٠ هجرية أيضاً.

والخلاصة أنه لا بد من ربط تعدد الوقف مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية والتاريخية في الكويت لأنها تساعد على تفسير كثرته أو قلته أو تنوعه.

٦ - يلاحظ أن أكثر الوقف يتركز في الأحياء السكنية داخل المدينة ، يليها السوق ، ثم يليها القرى كالجھراء وأبوحليفة ثم جزيرة فيلكا التي تحتوي على وثائق وقفية تعادل القرى تقريبا وكذلك وقف البادية كما في وقف سارة بنت درعان العنزي (٧ صفر ١٢٠٨ هـ) الذي هو في البر خارج البلدة.

٧ - يلاحظ كذلك أن الوقف يختلف حجماً وكماً ونوعاً ، فقد يتناول جزءاً من بيت نحو « ديوانية البيت » كما في وقف لولوة بنت فضل ، رقم ١٧٨٧ (٥١/١/٢١) ، وقد يتعدد ليشمل ٣١ دكاناً كما في وقف ناصر البدر ، رقم ١٣٦ (٢ محرم ١٣٤٥ هـ).

٨ - تنفرد بعض الوثائق « بخاصية كويتية » إن صح التعبير كما في وقف خلف بن حسين العازمي حيث أوقف « حظرتين » (مفردها حظرة تستعمل لصيد السمك في فترة المد والجزر) من بين حضوره في عشيْر (٨ محرم ١٣٣٦ هـ).

٩ - يلاحظ أن بعض وثائق الوقف يخرج إطارها الجغرافي عن الكويت الى الدول أو المجتمعات المجاورة ، حيث أوقفت غالية بنت علي حمود بيتين لها على « الحرمين » في (١٥ شعبان ١٣٨٤) ، وقد يكون الأمر بالعكس كوقف بعض النخيل والمزارع في الإحساء أو الزبير على أبواب الخير في الكويت ، كما في وقف عيسى بن ناصر الدخيل (١٧ ربيع الأول ١٣٢٢ هـ) (١).

١٠ - يلاحظ في الوقف من خلال نصوصه ، وشهوده ، ومنافعه ، قوة الترابط الأسري والقبلي والاجتماعي من جهة ، وقوة الارتباط بالدين الإسلامي الذي يدعو الى تحقيق التآلف والترابط وتسبيل المنافع بين الناس ، يبدو هذا واضحاً في أنواع الوقف الذي تشترط منافعه للأسرة وفروعها والناس : وتظهر قوة العقيدة من جهة أخرى في مقدمات الوقف وعباراته التي تتسم بتحقيق الايمان والإسلام والعقيدة الصحيحة ووضوحها كما في وقف عبدالله بن رشيد البدر وفيه : « بأنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأوصى أهله وأولاده أن يتقوا الله ويصلحوا ذات بينهم ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين ووصاهم بما وصى به ابراهيم بنيه.. « يا بني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وانتم مسلمون » البقرة (١٢٢) ... (شعبان ١٣٢٧ هـ).

١١ - كما يلاحظ في الوقف الكويتي الرحمة بالأرقاء والرفقة بهم ويظهر ذلك حيث يتم تحرير الرقيق ، ثم تزويجه ، ثم تملكه بيتاً أو سكناً ، كما في وقف هيا بنت علي المخيزيم على أمتها « هدية » (٢٧ جمادى الأولى ١٣٣٤ هـ) ، أن تحرر وتعطي مالا كما في قوله « اما العبد ياسمينوه بعد وفاتي فهي حرة لوجه الله وتعطي ثلاثين ريالاً من الثلث (غرة ذي الحجة ١٣٣٢) ، أو يحرر ويعمل بالتجارة ويتكسب كما في قوله «..زعفران تابعة الثنيان وهي أيضا قد اشترت من ماهو ملكه وهو البيت المحدود قبلتا... الخ (زعفران تابعة مشاري الثنيان ٢١ محرم ١٣٠٢ هـ) (٢).

(١) ومن ذلك وقف آل خليفة بعض نخيلهم في الإحساء على المسجد المعروف باسم آل خليفة في الكويت.

(٢) شهد على حسن معاملة الرقيق في الكويت المقيم السياسي البريطاني في تقاريره في تلك الفترة بقوله « ان الكويت تعتبر من أحسن بلدان الخليج في التعامل مع الرقيق » انظر الملف الذي يحمل عنوان « تجارة الرقيق » رقم IX تقرير R / 15 / 5 / 31 ، تقارير المقيم السياسي البريطاني في سجلات المتحف البريطاني (سجلات مكتب الهند).

١٢ - يمكن كذلك من خلال وثائق الوقف التعرف على مكونات مدينة الكويت كالأحياء والشوارع والمساجد والأسواق ، يضاف الى ذلك ذكر الأسماء المحلية المعروفة بشهرتها بين السكان ، مع تحديد الجهات والمسافات والأحجام الخ. كل ذلك يعطي صورة أولية عن تركيب المدينة وتوابعها خارج السور التي اتسمت بكل صفات المدن العربية الإسلامية « النموذج الخليجي ». وربما يجد المتفحص أن بعض الوثائق تحتوي على عناصر عديدة في المدن كما في وقف مسجد السرحان حيث يظهر فيه ذكر النقعة ، الدكان ، الجاخور ، العمارة ، الطريق العام ، المناخ ، البحر ، المسجد ، البيت ، (٢٥ ذي القعدة ١٣٤١) ، كما تظهر أسماء مثل « حي ، محلة ، مطينة ، حوطة ، دروازة ، بندر ، أصبحه ، أرض الخ » في غيرها.

١٣ - يستفاد من الوثائق كذلك في معرفة مواقع الأسر والقبائل حسب أماكنها داخل المدينة أو خارجها كالجھراء والقرى الساحلية ، حيث يعرف كل حي باسم أبرز أسرة أو قبيلة أو السابقة في تمييزه وسكنه مما يسهل متابعة قطاعات المدينة بمجرد النظر الى اسم هذه العائلة أو تلك. يشاهد مثلا « محلة الشيوخ » خاصة بالأسرة الحاكمة وفريج سعود للأسرة أيضا. أو فريج السائر وفريج العثمان أو محلة المطران ومحلة العنوز ومحلة العوازم ونحو ذلك مما يقرب صورة التوزيع الأسري والقبلي آنذاك. ثم ان ذلك يسهل فهم التوزيع السكاني في أحياء المدينة بحسب القرابة وهو التوزيع المعروف في المدن الإسلامية العربية وربما يذكر هذا بما قاله ابن أبي الربيع في قوله : « أن يميز قبائل ساكنيها فلا يجمع أصدادا متباينة » ، وهكذا فإذا ذكر وقف في المرقاب أو قبلة أو شرق أو فيلكا أو الجھراء تعرف الأسر من ذكر أسمائها فيه أو يعرف موقع الوقف بمجرد ذكر أسماء الأسر فيه.

١٤ - كما تحتوي الوثائق على أمور فريدة ومنها عندما قام أحد الكويتيين بشراء دكان من يهودي ليجعله فيما بعد وقفا على مسجد ، وتقول الوثيقة في نصها باختصار « السبب الداعي الى تحرير هذه الأحرف الشرعية هو أنه قد باع داود ابن ابراهيم اليهودي دكانه لحمد بن يوسف الجناعي ، ثم إن المشتري أوقفه كما في قوله « نعم أنا يامحمد بن يوسف المطوع بأني قد أوقفت الدكان المذكور أعلاه على

كل من يصير إمام في مسجد العم عبدالعزيز المطوع...» (في ١٥ ربيع الآخر ١٣٢٨ هـ).

١٥ - تعتمد وثائق الوقف في تحديد موقع الوقف على عدة معالم مثل :

- ١ - اسم الحي الكبير .
- ٢ - اسم الفريج أو المحلة .
- ٣ - اسم الأسرة المعنية .
- ٤ - أسماء الجيران .
- ٥ - ذكر أقرب مسجد ، أو معلم مشهور (كالطريق أو البحر الخ).

أما اذا كان الموقع في السوق فإنه يحدد إما بأسماء الدكاكين المجاورة أو بالقيصرية أو أحياناً بالشهرة ، والحال نفسه يقال عن وقف فيلكا والجهراء حيث يعتمد في وصف موقع الوقف على نفس المعالم ، إلا أنه يزيد خاصة في الجهراء وفيلكا أيضاً بالاعتماد على ذكر الأرض الزراعية وحدودها .

أما لو استعرضنا وصفاً لوقف في أحد الأحياء على سبيل المثال لوجدنا ما ذكرناه متحققاً الى حد كبير ، كما في وقف فرحان الضويحي « الكائن في الكويت ، الكائن في محلة المرقاب..المحدود شمالاً بيت أحمد راعي الزبير ، وشرقاً بيت الأعضب ، وجنوباً بيت عيال سبيعي..الخ (محرم ١٣٠٤). هذا الوقف متقدم أي إنه يرجع الى حوالي عام ١٨٨٥م فتجد تارة يعتمد على ذكر الموطن الأصلي كما في قوله (راعي بن الزبير) أي الذي جاء من الزبير ، أو على الشهرة في قوله « الأعضب » أو على الجيران في قوله « عيال السبيعي » دون تسميتهم لشهرتهم في الحي المعني .

ثالثاً : الموضوعات التي يمكن أن توسع وتعالج بمفرداتها

المتأمل لنصوص وثائق الوقف يمكن أن يخرج بحصيلة من الموضوعات التي يمكن أن تجعل الصورة الحضرية لمدينة الكويت والمجتمع الكويتي واضحة إذا ما عولج كل موضوع بتوسع وتفصيل ومن مناظير متعددة. أما الموضوعات التي نرى أنها تساعد على التعرف على سمات المجتمع الكويتي وخصائص أوقافه فيمكن إجمالها على النحو التالي :

١ - « خصائص وثائق الوقف الكويتية ، من المنظور اللغوي والشرعي » .

يحتاج هذا الموضوع الى التعرف على خصائص وثائق الوقف من الناحية اللغوية والشرعية للخروج بنتائج يمكن على ضوئها تحديد أو معرفة الوثائق الكويتية وتمييزها عن غيرها فيما لو لم تحمل ختم العداسنة مثلاً أو من كان بعدهم أو قبلهم ، ولتمييزها عن وثائق الوقف الأخرى في الأقليم ، كذلك فك المصطلحات المتعارف عليها آنذاك ليسهل فهمها.

٢ - « معجم أسر وقبائل الكويت : من خلال وثائق الوقف » .

أو يمكن تسميته معجم الأسر الكويتية المذكورة في الوقف. هذا الموضوع يساعد على التعرف على الأسر التي لها أيداء بيضاء في الوقف ، كما يساعد على تحديد قبائل وأسر الكويت تاريخياً وإثبات انتسابها للكويت (لدحض الادعاءات الخاصة بالتبعية القبلية أو الأسرية).

٣ - « التوزيع المكاني للوقف في الكويت » .

ويفيد هذا الموضوع في التعرف على الأماكن التي يكثر فيها الوقف ، وأنواع الوقف فيها ، كما يساعد على التعرف على قطاعات الكويت الحضرية والقروية والجزرية والبادية ونحوها. ويربط ذلك مع التاريخ السياسي والاقتصادي أيضاً لمعرفة فترات ازدياد الوقف وقلته.

٤ - « مجمل المصطلحات الوقفية الحضرية » .

أو المصطلحات الحضرية في الوقف الكويتي ، مثلاً ، بيت ، بويت ، سكة ، فريج ، درب ، طريق ، سكة سد ، طريق نافذ... إلخ بما يساعد على التعرف على مكونات مدينة الكويت ومسمياتها الحضرية والقروية.

٥ - « الوقف الكبير والوقف الصغير في الكويت » .

وقد مر بنا سابقاً أن الوقف يختلف حجماً ونوعاً ويحتاج الى دراسة موسعة فمن ذلك وقف البدر الذي يشمل ٣١ دكاناً (٢ محرم ١٣٤٥ هـ) ، ووقف هلال السائر ويشمل ٢١ دكاناً وبيتين (٢٨ ربيع الآخر ١٣٣٦ هـ) ومن ذلك وقف عبدالعزيز الدعيج الذي يضم ٩ بيوت مع دكاكين (رقم ١٦٨) ، ووقف محمد عبدالله الفارس الذي يشمل ٧ دكاكين مع بيتين

واديوانيتين (محرم ١٢٢٩ هـ) وغير ذلك ، يقابله الوقف الصغير الذي يقسم الى أجزاء صغيرة كديوانية ، أو جزء من أرض أو دكان صغير ونحو ذلك.

٦ - « الوقف الكويتي خارج الكويت » .

ويمكن تتبعه بسهولة من خلال وثائق الوقف التي تحدد بدقة مواقع هذه الأوقاف كما في البصرة والزبير والإحساء ، فمن ذلك غانم بن جبر الغانم الذي أوقف أرضه في البصرة كما في نص الوثيقة « أرضه الواقعة في الدواسر من مضافات البصرة المزروعة بالنخيل والأشجار المسماة بباب الهواء... مع الدكان الواقع في القيصرية في الكويت.. الخ (٧ جمادي الأولى ١٣٥٣ هـ) ، ومنها وقف « محلة دروازة البصرة » ، ووقف آخر في « دروازة الفداغ » (١٤ ربيع الآخر ١٣٣٧) مما يعرف بأوقاف الكويتيين في تلك البلاد.

٧ - « دراسة لغرائد الوقف الكويتي » .

ويخصص هذا الموضوع للبحث في الأوقاف التي لها تفرد سواء في نصها أو نوع الوقف أو شروطه ومنافعه ونحو ذلك ، وقد مر بنا أوقاف من هذا النوع في السمات العامة ، كالوقف على طلبة العلم (وقف أحمد عبدالرزاق المهنا ، وأوقاف « الحظور » ، وأوقاف الأرقاء ونحو ذلك ، أو غرائب الألفاظ والمسميات).

٨ - « أوقاف مدارس العلم » .

كما في الوقف الموقع في أواخر عام ١٣٤٩ هـ ونصه « نحن الموقعين أدناه نشهد لله تعالى بالشهادة الجازمة بأن المدرسة الواقعة في الجهة الشمالية من مسجد الحداد... هذه المدرسة المشار إليها لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أنها وقف على طلبة العلم ونسمع أنه تولى التدريس فيها الشيخ بن غريب ثم من بعده تولى التدريس الشيخ أحمد الفارسي واستقامت بيد المذكور نحواً من خمسين سنة تقريباً ثم تولى التدريس بها الشيخ عبدالعزيز حمادة وفي أواخر ١٣٤٩ هـ خربت وتعطلت منافعها فتركها المذكور ولا زالت الآثار الوقفية عليها.. الخ.

٩ - « دراسة لقضاة آل العدساني » .

وهذا البحث يحتاج الى مقابلة آل العدساني والعمل على الحصول على بعض الوثائق التي تتحدث عن القضاة من آل العدساني ودورهم في التوثيق مع العمل على فك رموزهم المتكررة في الوقف خاصة كلمة « المزبورة » أو « المزبور » التي لا يكاد يخلو منها نص أو وثيقة وقف .

١٠ - « دراسة للقضاة مثل : محمد آل فارس ، عبدالله الخلف الدحيان ، عبدالعزيز حمادة ، أحمد الأثري... إلخ » .

وهي وإن كانت أقل من الأوقاف الموقعة من العداسنة إلا أن لها اعتبارها ومكانتها لمعرفة سلسلة القضاة وطبقاتهم في الكويت ولمقارنة نمط الكتابة والأساليب المتبعة لكل منهم .

١١ - « دراسة للتاريخ السياسي والاقتصادي للحكام بالعلاقة مع الوقف »

كما في عهد الشيخ صباح بن جابر ، وأبنائه عبدالله بن صباح ، ومحمد بن صباح ، ومبارك وجراح ، وكذلك دراسة عهدي سالم وأحمد الجابر وربط ذلك بالوقف وازدهاره وأشكاله وأنواعه .

١٢ - « دراسة لوقف أفراد الأسرة الحاكمة »

جاء في وثائق العداسنة ذكر لأوقاف بعض أفراد الأسرة الحاكمة كما في وقف ابنة الشيخ دعيج في فريج الشيوخ والسوق (١٣ جمادي الآخرة ١٣٣٥) رقم ١٣٩ . وكذلك وقف مبادلة لموضي بنت الشيخ دعيج بن جابر (٢ رجب ١٣٣٢ هـ) ونحو ذلك ، كما تكرر ذكر « فريج الشيوخ » معها ، كما تكررت تواقيعهم كشهود لكثير من الأوقاف خاصة الوقف الكبير المتعدد لبعض الوجهاء .

١٣ - « دراسة للتآلف الاجتماعي والترابط الأسري القوي في المجتمع الكويتي من خلال نصوص الوقف » .

وهذا البحث يحتاج الى شرح نصوص الوقف من منظور شرعي واجتماعي وذلك حينما يوصي كثير من الأشخاص بوقف بعض المنافع على الناس والأقارب والجيران ، ويظهر فيها نوع الترابط بين أفراد الأسر وأفراد الحي وأفراد المجتمع كالجسد الواحد .

١٤ - « دور البلدية والمجلس البلدي في متابعة الوقف وتيسير إجراءاته » .

للمجلس البلدي والبلدية قديماً دور لا يستهان به في الضبط الحضري الذي بلا شك يتناول الضبط العام والمتابعة أو تيسير تحقيق الوقف مكانياً ، بل حدث أن أوقف المجلس البلدي مسجداً كما في « مسجد الملا صالح » (في جمادى الأولى ١٣٦١) ، ويمكن مطابقة ذلك أو مقارنته مع وقائع جلسات المجلس البلدي آنذاك للتعرف على مواقع الوقف المختلفة بدقة.

١٥ - « الفرق بين الوقف في الغرة قبل اكتشاف النفط وبعده » .

ويركز هذا الموضوع على الاختلاف الذي جرى على الوقف في فترة ما بعد اكتشاف النفط من حيث الجهات المشرفة عليه ، وأيضاً من جهة تغير مسميات بعض الأوقاف فقد دخل مسمى « قسيمة » ودخل « عنوان الشارع » بدلاً من الاعتماد على أسماء الجيران أو المعالم البارزة ودخل مخطط المدن (وتنظيمها الهيكلية) ، كما ظهرت أوقاف جديدة واختفت أخرى ، حيث انفتحت الكويت في وقفها على العالم بصورة أكبر ، وربما قل الوقف في البلد وغير ذلك ، مع ظهور وزارة للوقف ونحو ذلك. وبالطبع لا يتم الحديث عن الوقف في فترة ما بعد اكتشاف النفط إلا بتعريف الوقف وأوضاعه قبل اكتشاف النفط.

١٦ - « الوقف المتنوع » .

ويشمل بعض الوثائق الوقفية التي يتعدد فيها ذكر المنافع الموقوفة مما يوضح معالم البلد ونوع الاستخدام ، وهذه كثيرة مثال ذلك وقف ثويني الدواس (في ٢٧ محرم ١٣٩٦) وهو متأخر أي بعد اكتشاف النفط وظهور المدينة الحديثة من حيث تسجيله ، أما الأوصاف التي فيه فتعود لفترة ماضية. ففي هذا الوقف يظهر ما يأتي : « أرض بالإحساء ، أرض بالقطيف فيها نخل ، جاحور ، دكاكين في السوق ، بيت ، حوطة سدر ، ديوانية » حيث أوقف كل هذه الاستخدامات على أبنائه وأقربائه.

١٧ - « التنظيم الحضري بالعلاقة مع أشكال الطرق ومساحات الأراضي وأسعارها » .

يمكن دراسة هذا الموضوع من خلال وثائق الوقف التي يظهر فيها تحديد مساحات الوقف بالذراع طولاً وعرضاً ومساحة ، والطرق التي

تحده واتجاهاتها وأنواع هذه الطرق ، وأسعار الأراضي ، حيث يحدد سعر الأرض دائماً بالقول بأنه اشترى الأرض بثمن كذا وأوقفها مما يعطي فكرة عن أسعار الأراضي من حيث مواقعها ، ومساحاتها ، وتتراوح الأسعار ما بين ٣٠ الى بضعة آلاف خاصة مع القرب من العهد النفطي ، ولا بد هنا من ملاحظة العملات التي هي أحياناً « ريالات » وهي فضة أو جنيهات فرنسية ، أو روبيات وبالتالي دنانير في الوقف المعاصر .

١٨ - « رسم خرائط لمناطق الوقف من واقع الوثائق » .

مثل خريطة لاتجاهات الوقف خارج الكويت (في الإحساء - القطيف - الزبير - البصرة - البادية الخ) ، خريطة الجهراء وفيلكا وهي أسهل الخرائط للتعرف على آفاق الوقف الكويتي وحدوده .

١٩ - « أوقاف المساجد » .

تستحوذ أوقاف المساجد على أعداد كبيرة من وثائق الوقف التي إما أن توقف على « مساجد قائمة أصلاً أو لإقامة مساجد جديدة » ، وتعد المساجد من أبرز معالم المدينة القديمة بل إنها اعتبرت أول عناصر مكونات المدينة القديمة وعلى أساس مواقعها خطت الشوارع والطرق ، وبها كانت تحدد العناوين والمواقع ، فمن ذلك على سبيل المثال الوقف على « مسجد ناهض » أو مسجد الناهض أوقفه « سعد أخو ناهض » بعد ان اشترى بيتاً من عائشة تابعة تركي السديري (في ذي الحجة ١٣٢٧ هـ) ، و « مسجد السائر » والواقفة « سارة بنت برجس » (في ٢٥ محرم ١٢٤٨) وهو وقف قديم ، و « مسجد الشايح » (في ١٠ ذي القعدة ١٣٦٣ هـ) ، و « مسجد العبدالرزاق » والواقفة « نورة السكرى » (في جمادي الأولى ١٣٣٦ هـ) ، و « مسجد الفارس » (في ٢٧ ذي القعدة ١٣٧٠ هـ) ، و « مسجد الملا صالح » (في جمادي الأولى ١٣٦١) والواقف هنا هو « المجلس البلدي » ، وبالمثل القرى في الجهراء وأبو حليفة والفرنطاس وفيلكا كما مر بنا آنفاً ، والخلاصة أن المساجد تعد من أبرز المعالم التي تيسر تقصي الوقف والأسر المعنية به وأماكن سكنها وبالتالي تحديد معالم المدينة بواسطتها .

٢٠ - « الأوقاف القديمة » .

ونعني بها الأوقاف المتقدمة أو الموغلة في القدم وتعود الى تاريخ الكويت في المئة الأولى من تأسيسها وهي تستحق الدراسة والتمحيص

من ناحية عباراتها وخصائصها وسماتها لتعريف الكويت آنذاك ، فمنها مثلاً وقف « رجعة بنت ثاني » (في ٢١ شوال ١٢٤٠ هـ) حيث أوقفت بيتها ، ومن ذلك وقف « سارة بنت برجس » على بناتها ثم على مسجد الساير وقد مر بنا أنفاً (في ٢٥ محرم ١٢٤٨ هـ) ، ووقف « عيدة بنت سلمان » وهو وقف واسع ومتنوع وفيه « حظور » (في صفر ١٢٥٢ هـ) ، ووقف « سارة بنت عبدالله زويد » (في ٨ جمادي الأولى ١٢٨١ هـ) ، وهذه الأوقاف تقع ما بين ١٨٢٠ - ١٨٦١م تقريباً وهي مهمة من النواحي التاريخية والسياسية أيضاً .

٢١ - « أوقاف الأحياء (جبلة - شرق - المرقاب - الوسط وتوابعها) » .

تحتاج الدراسة الى تخصيص دراسات مفصلة للوقف في كل حي من أحياء الكويت خاصة جبلة والمرقاب وشرق والوسط وتوابعها لأنها تستحوذ على معظم إن لم نقل كل الأوقاف المسجلة إلا يسيراً ، ويحسن أن تكون لكل حي على حدة بأن تحدد وتصنف بها الأوقاف تصنيفاً دقيقاً لتنوعها وتعددتها كالمساجد ، والبيوت ، والدكاكين والحوط ، والأرقاء ونحو ذلك ، وتفيد هذه الدراسات المفصلة لمعرفة الأسر والعوائل والقبائل في كل حي حتى يسهل تقسيم الأحياء والتعرف عليها ، ويمكن معرفة أسماء الأسر السائدة في كل حي من خلال أسماء المساجد ، أو الأحياء إذ غالباً ماتدل على أشهر الأسر وقراباتها في كل حي .

٢٢ - « وقف فيلكا » .

تستحوذ فيلكا على عدد لا يستهان به من الأوقاف إلا أنها تتركز في معظمها على مسجد شعيب وهو المسجد الجامع في الجزيرة . حيث وقف على هذا المسجد أعداد من البيوت والمزارع والحوط والأراضي ، منها مثلاً وقف « ابراهيم بن مضاف » الذي أوقف أرضه على المسجد المذكور (في ١٥ ذي القعدة ١٣٢٧ هـ) ووقف « حجي حسين بن سالم » ، حيث أوقف أرضه على المسجد المذكور أيضاً (في ٢٢ شعبان ١٣٤٠ هـ) ، ووقف « معتوق بن معتوق » (في ١ رجب ١٣٧٧ هـ) حيث أوقف بيته على نفس المسجد وغير ذلك في الأوقاف التي أوقفت على المسجد الجامع أو مسجد شعيب الذي تكرر ذكره . كما يلاحظ من خلال أوقاف فيلكا كثرة ذكر المزارع ، والأراضي ، والحوط ، والنخيل - كما يظهر مسميات معالم

الخلاصة والخاتمة

يظهر لنا مما مر ذكره أن آفاق الوقف في الكويت متسعة ومجالاته مترامية وهي من السعة والتنوع بمكان بحيث تستوعب بحوثاً كثيرة ودراسات متعددة يمكن أن تساعد على تأسيس مكتبة خاصة بالدراسات المتصلة بالوقف وتفريعاتها. كما أن هذه الحجج تعد بمثابة كتاب مفتوح يعرف القاريء والمطلع بخصال هذا المجتمع المحب للخير والمآثر.

وعموماً توصي هذه الدراسة المتواضعة في خاتمتها بما يأتي :

١ - الاهتمام وبتركيز مدروس بالبحوث الشرعية في الفقه القائمة على الكتاب والسنة وعلى فهم ودراسة أقوال العلماء الذين يعتد بأقوالهم وفتاويهم من المتقدمين والأوائل كفقهاء المذاهب وأصحابهم ، وأهل الاختيارات الوجيية والمعتبرة والراجحة ، وكذلك بحوث بعض العلماء المعاصرين المعروفين .

٢ - العمل على استجلاب المخطوطات أو صور عنها من التي تبحث في الوقف وشروطه وأحكامه ومسائله وكافة متعلقاته مما ييسر في العالم الإسلامي القريب والبعيد ، وبالتالي وضع خطط بحثية وبرامج دراسية لتحقيقها وفك عباراتها واستخلاص الأحكام منها والعمل على موائمة ذلك مع واقعنا من الوجوه الشرعية لتسهيل فهم الوقف تفصيلاً .

٣ - بعد تأكيد البحوث والمطالب في (١) و (٢) ، يأتي دور الاهتمام بالأبحاث المعاصرة التي تتناول الوقف من منظور لغوي وتاريخي واجتماعي وجغرافي وغير ذلك من العلوم المعاصرة الشائعة وذلك لتقريب الصورة للمتخصص وغير المتخصص وحتى تكتمل الإحاطة بالموضوع ، كما يقتضي الأمر الاتصال بالهيئات والمؤسسات ذات الاهتمام المشابه أو المقارب للنظر والمقارنة والاستفادة ، وكذلك الأفراد وخاصة من الجيل الذي عاصر تلك الفترة .

**« والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله
الكريم وآله وصحبه والتابعين »**

هذا المطبوع برعاية :
شركة المركز الطبي الكويتي
KUWAIT MEDICAL CENTER CO.



الأمانة العامة للأوقاف
Kuwait Awqaf Public Foundation

الشرق - مجمع دسمان - ص.ب : ٤٨٢ الصفاة 13005 الكويت
تلفون : ٢٤١٨.٠٨ - فاكس : ٢٤١٨.١١

Al-Sharq - Dasman Complex - P.O. Box : 482 Safat 13005 Kuwait
Telephone : 2418008 - Fax : 2418011